الأمم المتحدة
A/HRC/57/81

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2024
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والخمسون
9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024
البند 10 من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير فريق الخبراء الدوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية*

موجز

جدد مجلس حقوق الإنسان، في قراره 34/54 المؤرخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولاية فريق الخبراء الدوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية (فريق الخبراء)، وطلب إليه أن يقدم إلى الحكومة ما يلزم من دعم تقني لتنفيذ سياستها الوطنية للعدالة الانتقالية. وطلب المجلس أيضاً إلى فريق الخبراء الدوليين أن يقدم تقريره النهائي إلى المجلس في دورته السابعة والخمسين، في إطار جلسة حوار تفاعلي، وأن يوافيه أيضاً بتقرير شفوي بآخر المستجدات في دورته الخامسة والخمسين.

ويضطلع فريق الخبراء بولايته في سياق يتسم باستمرار التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض بلدان الجوار، ولا سيما رواندا، من جهة، في ظل إخفاق مبادرات السلام الإقليمية في إحراز أي تقدم يُذكر، وبتدهور الوضع الأمني والإنساني والانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جهة أخرى. ويضطلع بولايته أيضاً في سياق إعادة انتخاب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة رئاسية ثانية وتعيين حكومة جديدة في أيار/مايو 2024.

وقد أجرى فريق الخبراء زيارتين ميدانيتين مكّنتاه من تقييم التحديات المتبقية والخيارات التي يمكن بحثها لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية على مستوى المقاطعات وعلى المستوى الوطني ودون الإقليمي.

* اتُفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

وقد مكنته الزيارة الأولى من مناقشة القضايا المتعلقة بولايته مع السلطات الوطنية ومختلف الجهات المعنية ومن متابعة توصياته. وشارك فريق الخبراء، إبان زيارته الثانية، في حلقة عمل نظمت في بوكافو في مقاطعة كيفو الجنوبية، بهدف تقييم تنفيذ التوصيات الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان 34/54، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية. وخلال هذه الزيارة الثانية، حضر فريق الخبراء افتتاح أول مركز طب شرعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، يقدم فريق الخبراء استنتاجات وتوصيات لتعزيز الإجراءات الحالية والمستقبلية.

أولاً- مقدمة

1- جدد مجلس حقوق الإنسان، في قراره 34/54 المؤرخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولاية فريق الخبراء الدوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلب إليه أن يقدم إلى الحكومة ما يلزم من دعم تقني لتنفيذ سياستها الوطنية للعدالة الانتقالية. وطلب المجلس أيضاً إلى فريق الخبراء أن يقدم تقريره النهائي إلى المجلس في دورته السابعة والخمسين، في إطار جلسة حوار تفاعلي، وأن يوافيه أيضاً بتقرير شفوي يتضمن آخر المستجدات في دورته الخامسة والخمسين. ويندرج هذا التقرير في إطار تنفيذ القرار المذكور أعلاه.

2- وفي القرار نفسه، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يواصل تزويد الحكومة بالمساعدة التقنية، بما في ذلك الخبرة اللازمة في مجال الطب الشرعي، لدعم السلطات القضائية في البلد في تحقيقاتها في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، بغية تقديم الجناة إلى العدالة.

3- وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، جددت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ولايتي رئيسة فريق الخبراء الدوليين، ماري تيريز كيتا بوكوم (كوت ديفوار)، وعضو فريق الخبراء الدوليين، بيسولي رينيه باغورو (بوركينا فاسو).

4- وتدعم فريقَ الخبراء أمانةٌ مؤلفة من منسق وموظف لشؤون حقوق الإنسان متخصص في مجال العدالة الانتقالية. وفي عام 2024، أجرى فريق الخبراء زيارتين ميدانيتين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية: أولاهما من 24 إلى 30 آذار/مارس، والثانية من 20 إلى 30 تموز/يوليه.

5- وإبان هاتين الزيارتين، التقى فريق الخبراء عدداً من الشخصيات البارزة، من بينها وزيرة الدولة ووزيرة العدل وحافظة الأختام؛ ووزير حقوق الإنسان؛ ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ والأمين الدائم لهيئة الاتصال المعنية بحقوق الإنسان؛ ومفوض اللجنة الإقليمية للحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى؛ والمنسق الوطني لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار؛ والممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وكيانات منظومة الأمم المتحدة؛ وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم نائبة رئيس بعثة سفارة بلجيكا وسفير بوروندي. وأحاط فريق الخبراء علماً، مع محاوريه، بالتقدم المحرز في مجالي مكافحة الإفلات من العقاب وتنفيذ العدالة الانتقالية.

6- وشارك فريق الخبراء، إبان زيارته الثانية، في افتتاح أول مركز للطب الشرعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بوكافو، بمقاطعة كيفو الجنوبية، في 23 تموز/يوليه 2024. وفي 24 و25 تموز/يوليه 2024، شارك فريق الخبراء في حلقة عمل بشأن تقييم تنفيذ التوصيات الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان 34/54، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية.

7- ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 34/54، قدم فريق الخبراء، في 2 نيسان/أبريل 2024، تقريره الشفوي عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أثناء الحوار التفاعلي الذي عقد المجلس في إطار دورته الخامسة والخمسين.

8- ويقدم فريق الخبراء تقريره هذا عملاً بأحكام قرار مجلس حقوق الإنسان 34/54. ويسلط الضوء فيه على مختلف الأنشطة التي اضطلع بها في سياق تنفيذ ولايته.

ثانياً- الولاية

9- ينفذ فريق الخبراء ولايته في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار في شرق البلد بسبب توسع حركة 23 مارس (M23) واستمرار وجود العديد من الجماعات المسلحة في المنطقة وفي ظل الأزمة الإنسانية وفي سياق الانتخابات العامة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2023.

10- وينفذ فريق الخبراء أيضاً ولايته بالتزامن مع انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أثرت الحالة المالية للأمم المتحدة أيضاً تأثيراً سلبياً على اضطلاع فريق الخبراء بولايته، مما اضطره إلى العدول عن عدد من الزيارات الميدانية، ولا سيما زيارته إلى نيروبي من أجل مواصلة العمل التقني الذي بدأه المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

11- وعلى الرغم من ذلك، تمكّن فريق الخبراء من إجراء زيارتين ميدانيتين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن تقديم دعم كبير إلى الحكومة. ويود فريق الخبراء أن يشكر بصفة خاصة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية على كل ما بذلاه من جهود لتمكينه من الوفاء بولايته، ولا سيما على دعمهما إياه في الاضطلاع بمهامه وفي سيرها.

ثالثاً- التعاون بين فريق الخبراء الدوليين وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية

12- استفاد فريق الخبراء، طوال فترة ولايته، من التعاون المباشر والوثيق مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي مكنه من إنجاز عمله بنجاح.

13- ويلاحظ فريق الخبراء تعيين حكومة جديدة وتولي ممثلين جدد لمؤسسات الحكم مناصبهم منذ أيار/مايو 2024 في أعقاب إقرار نتائج الانتخابات الرئاسية في 9 كانون الثاني/يناير 2024، واستعدادهم لمواصلة تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان.

رابعاً- الحالة الأمنية والإنسانية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

14- لا يزال فريق الخبراء يشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور الوضع الأمني في شرق البلد. فقد أدى اشتداد حدة النزاع من جراء الهجوم الذي نفذته حركة 23 مارس، في ظل تزايد مشاركة جهات فاعلة متعددة، من بينها بلدان المنطقة[1]، وجماعات "وازاليندو" أو "المتطوعين من أجل الدفاع عن الوطن" المسلحة، إلى ارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان ضد المدنيين وتسبب في خطر حقيقي ينذر بأن يعم النزاع المنطقة[2]. ويشير فريق الخبراء إلى الهدنة الإنسانية التي أُعلن عنها في أوائل تموز/يوليه 2024، والتي تلاها الإعلان، في 31 تموز/يوليه 2024[3]، عن التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بتيسير من رئيس أنغولا.

15- ويعرب فريق الخبراء عن قلقه لأن عملية انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مقاطعة كيفو الجنوبية، التي اكتملت في 30 حزيران/يونيه 2024

(1) انظر S/2024/432.

(2) S/2024/482، الفقرة 93.

(3) ONU Info, « L’ONU espère qu’un cessez-le-feu entre la RDC et le Rwanda contribuera à une désescalade des tensions” », 31 juillet 2024.“

بناء على طلب الحكومة، لم يتبعها تعزيز كبير لقدرات القوات المسلحة وقوات الأمن الكونغولية، مما أدى إلى خلق فراغ أمني في بعض المناطق وزيادة هشاشة السكان المدنيين.

16- وفي مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، أثرت الهجمات الفتاكة التي شنتها القوات الديمقراطية المتحالفة وقوات التعاون من أجل تنمية الكونغو ومختلف جماعات ماي-ماي المسلحة سلباً على حالة حقوق الإنسان[4].

17- ويعرب فريق الخبراء عن أسفه لاستمرار النزاعات بين المجتمعات المحلية، ولا سيما في المقاطعات الغربية من البلد. ففي مقاطعة ماي - ندومبي، يلاحظ فريق الخبراء أن على الرغم من توقيع بعض قادة المجتمع المحلي، في 6 نيسان/أبريل 2024، بحضور رئيس الجمهورية، وثيقة التزام بوقف الأعمال العدائية والشروع في مسار سلمي لتسوية المنازعات، فإن الجماعات المدنية المسلحة في موبوندو لا تزال تمارس أنشطتها ولا تزال العمليات العسكرية مستمرة، مما يعرض السكان المدنيين للخطر[5]. ويعرب فريق الخبراء عن قلقه إزاء الأزمة الإنسانية التي تواجه السكان المدنيين، ولا سيما النازحين في المناطق التي يتعذر الوصول إليها والتي لا تغطيها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تغطية كافية.

18- ويعرب فريق الخبراء أيضاً عن أسفه لاندلاع نزاع بين المجتمعات المحلية في مقاطعة تشوبو، بين قبيلتي مبولي ولينغولا، بسبب نزاع على الأراضي أدى إلى مقتل العديد من الأشخاص ونزوح أعداد كبيرة من السكان وتدمير عشرات المنازل[6].

19- وعلى الصعيد الإنساني، يشير فريق الخبراء إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه إحدى أكبر أزمات النزوح في العالم. فقد ارتفع عدد النازحين ارتفاعاً كبيراً ليصل إلى 7,4 ملايين نازح، معظمهم في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية[7].

20- وقد تفاقمت مشكلة الوصول إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية بسبب انعدام الأمن نتيجة للهجمات التي استهدفت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والتي تسببت في خسائر في الأرواح[8]، وكذلك بسبب عدم وجود شبكة طرق أو رداءة الطرق الموجودة والعقبات الإدارية الماثلة.

21- ويعرب فريق الخبراء عن قلقه إزاء تزايد خطر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المسلح، ولا سيما في ظل اشتداد حدة العنف المسلح في مقاطعة كيفو الشمالية. ويشير أيضاً إلى حدوث حالات حمل ناتجة عن اغتصاب[9].

(4) BCNUDH, rapport annuel d'analyse de la situation des droits de l'homme, du 1er janvier au 31 décembre 2023.

(5) BCNUDH, note hebdomadaire sur la situation des droits de l'homme, du 11 au 17 mai 2024.

(6) BCNUDH, rapport annuel d'analyse de la situation des droits de l'homme, du 1er janvier au 31 décembre 2023 ; BCNUDH, note mensuelle d'analyse de la situation des droits de l'homme, janvier 2024 ; et BCNUDH, note mensuelle d'analyse de la situation des droits de l'homme, mars 2024.

(7) MONUSCO, fiche d'information de la MONUSCO (briefing au Conseil de sécurité), juin 2024.

(8) Bureau du Coordonnateur des opérations humanitaires en République démocratique du Congo, « Le Coordonnateur humanitaire condamne l'attaque contre un convoi humanitaire et déplore la mort de deux travailleurs humanitaires à Butembo au Nord-Kivu », communiqué de presse, 2 juillet 2024. المرجع نفسه. انظر أيضاً

(9) BCNUDH, note mensuelle d'analyse de la situation des droits de l'homme, février 2024.

خامساً- تنفيذ ولاية فريق الخبراء الدوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية

22- يتمثل الهدف الرئيسي لولاية فريق الخبراء في تزويد الحكومة بما يلزم من دعم تقني لتنفيذ عملية عدالة انتقالية وطنية تركز على احتياجات الضحايا وعلى تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب.

ألف- مكافحة الإفلات من العقاب

23- في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، واصل فريق الخبراء مراقبة إقامة العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومتابعة أهم الملفات القضائية، ولا سيما تلك التي فُتحت في سياق الأزمة المرتبطة بميليشيا كامونا نسابو، من دون إغفال حالة الضحايا.

1- إقامة العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية

24- يلاحظ فريق الخبراء بارتياح الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما جهودها الرامية إلى تحسين إقامة العدل على صعيد نظام القضاء وعلى صعيد نظام السجون.

25- فعلى الصعيد القضائي، يشير فريق الخبراء الدوليين إلى أن القضاة البالغ عددهم 500 2 قاضٍ، الذين عُينوا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 والذين يشكلون أول فوج من أصل 000 5 قاضٍ، تلقوا تدريباً فعلياً في نيسان/أبريل 2024 ونُشروا في جميع أنحاء البلد. ويرحب بالدعم المقدم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، في إعداد وإجراء هذا التدريب الذي نظمه المجلس العالي للقضاء.

26- ويهنئ فريق الخبراء الحكومة والسلطات القضائية على هذا التقدم المهم الذي يندرج في إطار تنفيذ توصية ترد في تقريره السابق[(10)]. ويدعو الحكومة إلى مواصلة تدريب القضاة الآخرين الذين عُينوا في عام 2022، وعددهم 500 2 قاض، قبل دخولهم الخدمة من أجل تحقيق الهدف الذي حددته الحكومة، ألا وهو تعيين 000 10 قاضٍ بحلول عام 2025.

27- ويدعو فريق الخبراء الحكومة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى زيادة توفير التدريب الأولي والمستمر لأعضاء السلطة القضائية بشكل منهجي، ولا سيما في مجال التحقيق في الجرائم الدولية وملاحقة مرتكبيها، بما يشمل تعزيز قدرات المعهد الوطني لتدريب القضاة، وعند الاقتضاء، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويشدد أيضاً على ضرورة تعيين قضاة مدربين على البت في القضايا التي تنطوي على جرائم خطيرة، مثل جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في المناطق المعنية.

28- ويلاحظ فريق الخبراء هيمنة المحاكم العسكرية على الاستجابة القضائية للجرائم الدولية. ويدعو الحكومة إلى إجراء الإصلاحات اللازمة لتحسين مشاركة المحاكم المدنية في البت في تلك القضايا، وفقاً للمعايير والصكوك الدولية.

29- وفيما يتعلق بالسجون، يرحب فريق الخبراء باعتماد القانون رقم 028/23 المؤرخ 15 حزيران/يونيه 2023، الذي يحدد المبادئ الأساسية المتعلقة بنظام السجون، ويدعو إلى تنفيذ هذا القانون تنفيذاً تاماً وفعالاً.

30- وعلى وجه الخصوص، يدعو فريق الخبراء إلى تنفيذ التدابير المتعلقة ببناء مراكز احتجاز وإعادة تأهيل المراكز الموجودة، وإنشاء مديرية عامة لإدارة السجون وتفعيلها بغية تحسين ظروف الاحتجاز، وخفض معدل حالات الوفاة في السجون، وضمان احترام حقوق المحتجزين.

(10) A/HRC/54/76.

31- وفي كينشاسا، في الفترة من 24 إلى 30 آذار/مارس 2024، أجرى فريق الخبراء مباحثات مع وزير حقوق الإنسان ووزيرة الدولة ووزيرة العدل وحافظة الأختام في الحكومة السابقة، وكذلك مع رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وخلال هذه الاجتماعات المختلفة، أعرب فريق الخبراء عن قلقه البالغ إزاء قرار الحكومة إلغاء الوقف الاختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام في سياق التوافق المتزايد في الآراء المؤيدة لإلغاء عقوبة الإعدام إلغاءً شاملاً.

32- وردًا على الشواغل التي أعرب عنها فريق الخبراء، أشارت السلطات إلى أن إلغاء الوقف الاختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام إجراءٌ استراتيجي يهدف إلى إعادة الانضباط في صفوف الجيش، ولا سيما من خلال مكافحة أفعال الخيانة.

33- وفي أعقاب هذه المباحثات، ساد لدى فريق الخبراء انطباع قوي مؤداه أن هذا التدبير هو تدبير ظرفي الغرض منه أن يكون رادعاً، ولكنه مع ذلك تدبير قابل للتنفيذ عند اللزوم.

34- وحث فريق الخبراء السلطات على التراجع عن قرار إلغاء الوقف الاختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام، والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وإتمام العملية التشريعية الجارية الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

35- وخلال المباحثات التي جرت بين فريق الخبراء ووزيرة العدل ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أُثيرت أيضاً مسألة إنشاء محكمة جنائية خاصة. وقد أثيرت هذه المسألة مرات عدة من قَبل خلال تبادل الآراء بين فريق الخبراء وبعض محاوريه إبان زياراته الأخيرة إلى البلد. وقد أحاط فريق الخبراء علماً بذلك.

2- متابعة الملفات القضائية

36- يعرب فريق الخبراء عن قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في الملفات القضائية المتعلقة بالأزمة المرتبطة بميليشيا كامونا نسابو.

37- ويلاحظ فريق الخبراء أن من أصل 16 قضية رئيسية من القضاية المرفوعة، لم يجر التحقيق بعد في 5 قضايا، وما زال التحقيق جارياً في 9 قضاياً، وأن هناك قضيتان لا تزالان قيد المحاكمة هما قضية مولومبودي وقضية اغتيال خبيريْ الأمم المتحدة زايدا كاتالان ومايكل شارب.

38- ويلاحظ فريق الخبراء أيضاً أن جلسات الاستئناف في قضية اغتيال خبيري الأمم المتحدة مستمرة أمام المحكمة العسكرية العليا. ويلاحظ كذلك أن التحقيق مستمر في قضية مويو موسويلا فيما يتعلق بمرافقي خبيري الأمم المتحدة الأربعة.

39- ويعرب فريق الخبراء عن قلقه إزاء بطء التقدم المحرز في البت هذه القضايا، لا سيما وأن أربعة متهمين قد توفوا بالفعل[11].

40- ويشجع فريق الخبراء السلطات القضائية على مواصلة هذه الإجراءات القانونية من أجل معرفة الحقيقة وتحديد المسؤولية عن الجرائم المرتكبة في مقاطعة كاساي الوسطى إبان الأزمة المرتبطة بميليشيا كامونا نسابو، وضمان حق الضحايا في العدالة. ويدعو الحكومة إلى أن تواصل، بدعم من شركائها، بناء قدرات العاملين في نظام العدالة الجنائية على التحقيق في الجرائم الدولية وملاحقة مرتكبيها قضائياً من أجل التعجيل بتقديم الاستجابة القضائية وتعزيزها.

(11) توفي في الحبس الاحتياطي لواءٌ مدعى عليه في قضية مولومبودي وثلاثة متهمين في قضية اغتيال خبيري الأمم المتحدة.

41- ويعرب فريق الخبراء عن قلقه إزاء تأثير انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مكافحة الإفلات من العقاب، الأمر الذي قد لا يؤدي فحسب إلى تأخير الاستجابة القضائية وإنما إلى عرقلتها أيضاً. فمما لا شك فيه أن الدعم اللوجستي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا غنى عنه لتنظيم بعثات التحقيق وجلسات الاستماع التي تعقدها المحاكم المتنقلة تنظيماً سليماً، فضلاً عن تيسير وصول الضحايا والشهود إلى النظام القضائي.

42- ففي مقاطعة كاساي الوسطى، مثلاً، أفاد المسؤولون القضائيون الذين التقاهم فريق الخبراء بأن غياب إطار حشد الدعم اللازم لإقامة العدالة الجنائية الدولية، الذي كانت تقوده بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى إلى فقدان الدعم المقدم للسلطات القضائية وأثر سلباً على الاستجابة القضائية، في ظل عدم تعزيز الموارد البشرية والتقنية واللوجستية التي تقدمها الحكومة.

43- ويدعو فريق الخبراء الحكومة إلى تعزيز دعمها للسلطات القضائية، ولا سيما في المقاطعات التي بدأت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الانسحاب منها، ويطلب من الشركاء الدوليين دعم هذه الجهود وكذلك جهود كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، الرامية إلى تعزيز الاستجابة القضائية للانتهاكات والتجاوزات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

44- وعلى الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، يحيط فريق الخبراء علماً بالجهود التي تبذلها الحكومة ونظام القضاء العسكري لمكافحة الإفلات من العقاب من خلال اتخاذ بعض القرارات القضائية.

45- وفي هذا الصدد، يشير فريق الخبراء إلى أن 343 شخصاً، من بينهم 38 ضابطًا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و18 ضابطًا من الشرطة الوطنية الكونغولية و223 فرداً من أفراد الجماعات المسلحة و64 مدنياً، أُدينوا بارتكاب جرائم تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد صدرت معظم هذه الإدانات عن محاكم عسكرية. ففي حزيران/يونيه 2024، مثلاً، أيدت المحكمة العسكرية في كيفو الجنوبية إدانة ثلاثة من قادة الجماعات المسلحة التي تنتهك حقوق الإنسان بارتكاب جرائم بيئية وجرائم ضد الإنسانية من خلال الحمل القسري.

46- ويرحب فريق الخبراء بمساهمة مفوضية حقوق الإنسان مساهمة كبيرة في دعم السلطات القضائية في مكافحة الإفلات من العقاب، وذلك من خلال ما يقدمه فريق المساعدة التقنية التابع لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في البلد من خبرات في مجال الطب الشرعي والنفسي.

47- ويرحب فريق الخبراء أيضاً بالتقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق والتوصيات الواردة في إعلان كينشاسا، الذي اعتُمد في الندوة الدولية التي تناولت قضايا الطب الشرعي والتحديات الماثلة في هذا المجال في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي عقدت في تموز/يوليه 2023 في كينشاسا. ويلاحظ فريق الخبراء أن جامعة كينشاسا، نظمت، في الفترة من 14 إلى 19 أيار/مايو 2024، بدعم تقني ومالي من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، حلقة عمل بشأن التدريب والإعداد على المهارات الوظيفية اللازمة لإدخال منهج طب شرعي في جامعات البلد. وفي 31 أيار/مايو 2024، وبفضل ما بذله فريق المساعدة التقنية من جهود دعوة وقدمه من دعم، وجهت نقابة أطباء جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أربعة أطباء، من بينهم طبيبة، إخطارات باعتمادهم رسمياً كأطباء شرعيين من قِبل أقرانهم، ومن ثم، من قبل الدولة.

48- وفي بوكافو، في مقاطعة كيفو الجنوبية، دعم فريق المساعدة التقنية بناء وافتتاح مركز طب شرعي أحيائي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وتجهيز وتشغيل أول مركز للطب الشرعي في جمهورية

الكونغو الديمقراطية، وهو مركز افتُتح في 23 تموز/يوليه 2024. ويرحب فريق الخبراء أيضاً بإنشاء مركز للطب الشرعي والفحص التشريحي للموتى في كانانغا، بدعم من البنك الدولي.

49- ويشجع فريق الخبراء الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ خريطة الطريق والتوصيات الواردة في إعلان كينشاسا، مستعيناً بخبرة فريق المساعدة الفنية. وتُنفَّذ هذه التطورات، التي تستند إلى نهج مستدام وتركز على تطوير الخبرات الوطنية في مجال الطب الشرعي، إحدى التوصيات الواردة في التقرير السابق لفريق الخبراء.

50- ويدعو فريق الخبراء جميع الشركاء الدوليين إلى دعم جهود الحكومة الكونغولية في هذا المجال من أجل تحسين التحقيقات الجنائية، وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين السبل التي تمكن الضحايا من اللجوء إلى القضاء.

3- حالة الضحايا

51- يلاحظ فريق الخبراء بارتياح أخذ الشواغل التي أعرب الضحايا عنها في الاعتبار من خلال سن القانون رقم 065/22 المؤرخ 26 كانون الأول/ديسمبر 2022، الذي يرسي المبادئ الأساسية لحماية وتعويض ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وضحايا الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها، والذي يعفي ضحايا هذه الجرائم من رسوم إيداع الدعاوى وتكاليف التقاضي.

52- ويلاحظ فريق الخبراء صدور حكمين، بموجب القانون 065/22، في مقاطعتي كاساي الوسطى وإيتوري في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2023، أُعفي بموجبهما الضحايا الذين رفعوا دعاوى قضائية بصفتهم أطرافاً مدنية، من دفع تكاليف التقاضي، مما يشكل سابقة إيجابية.

53- ويشجع فريق الخبراء الدولة على نشر أحكام القانون رقم 065/22 على نطاق واسع بين السلطات القضائية والمستفيدين المحتملين من أجل ضمان الاحتجاج بشكل منهجي بجميع أحكامه التي تعزز إمكانية لجوء الضحايا إلى القضاء وحصولهم على التعويضات القضائية في جميع الإجراءات القضائية المستقبلية.

54- ويرحب فريق الخبراء بقرار السلطات القضائية العسكرية الذي يطلب من خبراء العلاج النفسي التابعين لفريق المساعدة التقنية إجراء فحص طبي نفسي لما عدده 120 ضحية في إطار التحقيقات الجارية في قضيتي مولومبودي ونغانزا بموجب القانون رقم 065/22.

55- ويدعو فريق الخبراء إلى إصدار تكليفات منهجية بإجراء تقييمات طبية ونفسية كاملة للضحايا المشاركين في الإجراءات القانونية، طوال فترة تلك الإجراءات، بما يكفل أخذ الأضرار النفسية التي أصابتهم في الاعتبار بشكل أفضل، بما في ذلك في سياق تحديد تدابير الجبر. ويدعو الحكومة إلى توسيع نطاق الأساس القانوني الذي يمكّن السلطات القضائية من اللجوء إلى تقييمات الخبراء هذه بما يتيح لها إمكانية طلب إجرائها لدعم ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان غير المشمولة بالقانون رقم 065/22.

باء- تنفيذ عملية العدالة الانتقالية

1- رصد تنفيذ عملية العدالة الانتقالية في مقاطعة كاساي الوسطى

56- يلاحظ فريق الخبراء بارتياح الدعم المستمر المقدم إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى في بدء المرحلة التحضيرية وسيرها. ويرحب على وجه الخصوص بالدعم الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان والذي يسّر تجديد مقر اللجنة ومكّن مفوضية حقوق الإنسان من مواصلة تزويد اللجنة بخبير في مجال العدالة الانتقالية.

57- ويعرب فريق الخبراء عن تقديره لمواصلة تنفيذ اتفاق الشراكة بين لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى والرابطة السويسرية لمكافحة الإفلات من العقاب، وهي منظمة غير حكومية، كما يعرب عن تقديره لإعراب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن استعدادها لتعزيز دعمها للجنة.

58- ويشير فريق الخبراء إلى أن هذا التآزر المتزايد بين الرابطة السويسرية لمكافحة الإفلات من العقاب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وفريق الخبراء الدوليين قد ساعد لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى على إقامة شراكات تقنية بين 15 منظمة من منظمات المجتمع المدني والسلطات القضائية في كانانغا بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وعلى الانتهاء من وضع النصوص القانونية والاستراتيجية المتعلقة بعمل اللجنة بحلول أيار/مايو 2024.

59- ويدعو فريق الخبراء الشركاء في لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى إلى إنشاء إطار تعاون لتعزيز التنسيق فيما بينهم وتكامل الدعم الذي يقدمونه. ويدعو أيضاً حكومة مقاطعة كاساي الوسطى إلى دعم تفعيل إطار التشاور الذي أنشأته في 25 تموز/يوليه 2023 بالتعاون مع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، تفعيلاً كاملاً.

60- ويهنئ فريق الخبراء مجلس مقاطعة كاساي الوسطى على تمديد ولاية لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في مقاطعة كاساي الوسطى في 18 تموز/يوليه 2024. ويدعو حكومة مقاطعة كاساي الوسطى إلى إصدار مشروع المرسوم القاضي بتمديد ولاية اللجنة لمدة ثلاث سنوات أخرى.

61- ويشجع فريق الخبراء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في مقاطعة كاساي الوسطى على مواصلة المرحلة التجريبية من تحقيقاتها في مدينة كانانغا في أقرب وقت ممكن، ثم على توسيع نطاق عملياتها لتشمل الأقاليم الخمسة التي تتألف منها المقاطعة.

62- ولاحظ فريق الخبراء، خلال المباحثات التي أجراها مع أعضاء اللجنة، التأثير الكبير الناجم عن نقص التمويل الحكومي على إنجاز ولاية اللجنة في المقاطعة.

63- ويواصل فريق الخبراء تشجيع حاكم مقاطعة كاساي الوسطى على تخصيص الأموال الكافية للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى، باعتباره أمراً ضرورياً لتمكين اللجنة على وجه الخصوص من التخطيط لتحقيقاتها وللبدء الفعال فيها. ويدعو أيضاً الحكومة الوطنية إلى تقديم دعم مالي إضافي إلى اللجنة.

64- ويرحب فريق الخبراء بما يقدمه الشركاء الدوليون، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من دعم مالي إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى. ويلاحظ على وجه الخصوص التزام صندوق بناء السلام بدعم أداء اللجنة عملها على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ويدعو الجهات المانحة الأخرى إلى زيادة دعمها لعملية العدالة الانتقالية في مقاطعة كاساي الوسطى.

2- تنفيذ عملية العدالة الانتقالية على الصعيد الوطني

65- يرحب فريق الخبراء باعتزام رئيس الجمهورية وضع الأهداف الأساسية المحددة في مجال العدالة الانتقالية في صلب برنامجه الرئاسي لفترة رئاسته الثانية. ويشجع الحكومة أيضاً على زيادة مراعاة العدالة الانتقالية في برنامج عملها للفترة من 2024 إلى 2028.

66- ويلاحظ فريق الخبراء أن تنظيم الانتخابات العامة لعام 2023 وإجراءها قد أديا إلى إبطاء التقدم المحرز في عملية العدالة الانتقالية. ويظل فريق الخبراء على اقتناعه بأن تشكيل الحكومة الجديدة سيسهم في تعزيز الالتزام بهذه العملية.

67- ويثني فريق الخبراء على جهود الحكومة الرامية إلى تنشيط وتفعيل هيئة الاتصال المعنية بحقوق الإنسان، وهي الآلية الحكومية المعنية برصد المسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما فيها مسألة العدالة الانتقالية، والإبلاغ عنها والتوعية بها.

68- ويرحب فريق الخبراء بما قدمه مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وفريق الخبراء نفسه من دعم تقني للاجتماع العادي الأول لهيئة الاتصال المعنية بحقوق الإنسان، الذي عقد في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، والذي شهد الإطلاق الرسمي لأنشطة الهيئة ومكّن من تحديث المرسوم رقم 35/09، المؤرخ 12 آب/أغسطس 2009، المتعلق بإنشاء هذه الآلية وتنظيمها وسير عملها، بما في ذلك فيما يخص إدراج رصد عملية العدالة الانتقالية في نطاق اختصاصاتها. ويشجع فريق الخبراء الحكومة على إصدار هذا المرسوم المنقح ومواصلة تفعيل هذه الآلية.

69- ويرحب فريق الخبراء أيضاً بمواصلة إعارة موظف لشؤون حقوق الإنسان متخصص في مجال العدالة الانتقالية من مفوضية حقوق الإنسان إلى وزارة حقوق الإنسان، وذلك لمساعدة الوزراة في تنفيذ عملية العدالة الانتقالية.

70- وقد مكّن هذا الدعم وزارة حقوق الإنسان، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وفريق الخبراء وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من إقرار خطة عملها الاستراتيجية لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في آب/أغسطس 2023. ويدعو فريق الخبراء الحكومة وشركاءها إلى دعم تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية هذه.

71- ويلاحظ فريق الخبراء بارتياح أن الصندوق الوطني لتعويض ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والجرائم الأخرى المخلة بسلم الإنسانية وأمنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية (صندوق التعويضات الوطني) واللجنة المشتركة بين المؤسسات والمعنية بمساعدة الضحايا ودعم الإصلاحات (اللجنة المشتركة بين المؤسسات)، المسؤولة عن رصد وضع برامج التعويض من جانب صندوق التعويضات الوطني، قد بدآ عملهما.

72- ويعرب فريق الخبراء عن تقديره للتعاون بين صندوق التعويضات الوطني واللجنة المشتركة بين المؤسسات ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي مكن من تيسير تبادل الخبرات، في أيار/مايو 2023، مع خبراء الصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية وخبراء دوليين آخرين في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويلاحظ بارتياح توطيد هذا التعاون خلال الزيارة الدراسية التي أجراها وفد من صندوق التعويضات الوطني إلى كوت ديفوار في حزيران/يونيه 2024، والتي نُظمت بدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

73- ويرحب فريق الخبراء ببدء عمليات الصندوق الخاص بتوزيع التعويضات وتعويض ضحايا الأنشطة غير المشروعة لأوغندا، المكلف بإدارة التعويضات التي حكمت بها محكمة العدل الدولية لصالح الضحايا الكونغوليين عما تسببت فيه أوغندا من أضرار إبان النزاع المسلح الذي كان دائراً في الفترة ما بين آب/أغسطس 1998 وحزيران/يونيه 2003[12].

74- ويشدد فريق الخبراء على ضرورة تنفيذ مبادرات التعويضات الجارية تنفيذاً شفافاً يكفل مساهمة مبادرات العدالة الانتقالية هذه مساهمة فعالة في تعزيز ثقة الناس في الدولة وتشجيع المصالحة الوطنية.

(12) Cour internationale de Justice, *Activités armées sur le territoire du Congo (République démocratique du Congo c. Ouganda)*.

75- ويدعو فريق الخبراء الصندوق الوطني لتعويض ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والجرائم الأخرى المخلة بسلم الإنسانية وأمنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصندوق الخاص بتوزيع التعويضات وتعويض ضحايا الأنشطة غير المشروعة لأوغندا إلى مواصلة استحداث برامج جبر الضرر التي تركز على احتياجات الضحايا وتيسير الحصول على التعويضات الفردية والجماعية بشتى أشكالها[13] وتعزيز إعادة إدماج الضحايا في مجتمعاتهم، وذلك بدعم من الوزارات المشرفة على كل منهما.

76- ويدعو فريق الخبراء الصندوقين أيضاً إلى التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان والشركاء الدوليين الآخرين لتعزيز مبادرات تبادل الخبرات التي تنفذ في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

77- ويرحب فريق الخبراء باعتزام برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار إقامة أوجه تآزر ملموسة بينه وبين مبادرات العدالة الانتقالية الجاري تنفيذها. ويرحب أيضاً بقيام البرنامج بتعيين منسق لمسألة العدالة الانتقالية وبتنظيم حلقة عمل، في حزيران/يونيه 2024، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، بشأن علاقة عمل البرنامج بالعدالة الانتقالية.

78- ويحيط فريق الخبراء علماً بقيام برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار بوضع مشروع إجراءات الفرز في صيغته الأولية. وستكون هذه الإجراءات ضرورية لضمان عدم تحول البرنامج إلى آلية تعزز الإفلات من العقاب ولكفالة الاتساق بين استراتيجيات إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع واحترام حقوق الضحايا.

79- ويدعو فريق الخبراء الحكومة وشركاءها إلى تعزيز دعمهم التقني والمالي لتسريع وتيرة تنفيذ البرنامج وإقامة أوجه التآزر بينه وبين مبادرات العدالة الانتقالية المنفذة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

80- ويلاحظ فريق الخبراء باهتمام تكثيف جهود التواصل الرسمية الرامية إلى التعريف بمبادرات العدالة الانتقالية، بما في ذلك تنظيم اليوم الوطني لتخليد ذكرى ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وضحايا الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها[14]، المعروف باسم "جينوكوست".

81- ويشجع فريق الخبراء الحكومة على زيادة مبادرات التواصل والتوعية المتعلقة بالعدالة الانتقالية بمختلف اللغات المحلية المتداولة في البلد، مع التركيز على احتياجات الضحايا ووجهات نظرهم واحترام كرامتهم ومبدأ "لا ضرر ولا ضرار". وهذا أمر ضروري من أجل تعزيز وقع هذه المبادرات على جميع المجتمعات وتسير امتلاك الضحايا زمامها ومشاركتهم فيها.

3- التحديات التي تعترض تنفيذ عملية العدالة الانتقالية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

82- حدد فريق الخبراء أربعة تحديات رئيسية تواجه عملية العدالة الانتقالية، وهي: (أ) عدم تصميم مبادرات العدالة الانتقالية من منظور شامل يركز على احتياجات الضحايا وعدم تنفيذها تنفيذاً منسقاً ومتسقاً؛ (ب) عدم تمويل عملية العدالة الانتقالية تمويلاً كافياً وفعالاً يكفل تنفيذها؛ (ج) تنفيذ عملية العدالة الانتقالية في سياق انعدام الأمن ونشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية؛ (د) تزايد تأثير طابع النزاعات العابر للحدود.

(13) يشير مصطلح "التعويضات الجماعية" إلى التعويضات التي تُخصص لمجموعة بعينها وتوزع توزيعاً جماعياً وتشمل بناء المدارس أو المراكز الصحية، أو تقديم اعتذارات علنية.

(14) République démocratique du Congo, loi nº 22/065 du 26 décembre 2022 fixant les principes fondamentaux relatifs à la protection et à la réparation des victimes de violences sexuelles liées aux conflits et des victimes des crimes contre la paix et la sécurité de l'humanité, art. 28.

(أ) عدم تصميم مبادرات العدالة الانتقالية من منظور شامل يركز على احتياجات الضحايا وعدم تنفيذها تنفيذاً منسقاً ومتسقاً

83- ويؤكد فريق الخبراء مجدداً أن ضعف تنسيق مبادرات العدالة الانتقالية، على المستويين الوطني والإقليمي، يعرقل تنفيذ عملية عدالة انتقالية شاملة تركز على احتياجات الضحايا وقادرة على المساهمة بفعالية في إحلال السلام وتعزيز سيادة القانون وتعزيز المصالحة وتنمية البلد.

84- ويشير فريق الخبراء إلى أن مشروع السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية، الذي يهدف إلى تحديد رؤية الحكومة والإطار المفاهيمي والمؤسسي للعدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي قُدم إلى وزارة حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير 2023، لا يتضمن بعد التوصيات المنبثقة عن المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية التي نظمتها وزارة حقوق الإنسان بدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان.

85- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن مشروع السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية لا يتضمن في هذه المرحلة أي إشارة إلى المبادرات العديدة الجاري تنفيذها في مجال العدالة الانتقالية، ولا سيما الصندوق الوطني لتعويض ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والجرائم الأخرى المخلة بسلم الإنسانية وأمنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصندوق الخاص بتوزيع التعويضات وتعويض ضحايا الأنشطة غير المشروعة لأوغندا وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. غير أنه يلاحظ بارتياح المبادرة التي اتخذها الصندوق الوطني لتعويض ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والجرائم الأخرى المخلة بسلم الإنسانية وأمنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى والتي ترمي إلى العمل على إرساء إطار تشاوري مشترك لتنسيق نُهُجهما وضمان تكامل الأنشطة التي يضطلعان بها في مقاطعة كاساي الوسطى.

86- ومع ذلك، يعرب فريق الخبراء عن قلقه إزاء وضع سياسة تعويض وطنية، تحت رعاية الصندوق الوطني لتعويض ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والجرائم الأخرى المخلة بسلم الإنسانية وأمنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة المشتركة بين المؤسسات والمعنية بمساعدة الضحايا ودعم الإصلاحات، من دون أخذ العملية الرامية إلى وضع السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية في صيغتها النهائية في الاعتبار.

87- ذلك أن الصيغة النهائية للسياسة الوطنية للعدالة الانتقالية ينبغي أن تنص صراحة على عناصر الاتساق والتنسيق والتكامل التي تنشدها الحكومة في مختلف مبادرات العدالة الانتقالية الجاري تنفيذها. وقد لا يؤدي عدم النص صراحة على تلك العناصر إلى ازدواج الجهود وفقدان للموارد فحسب، وإنما إلى عرقلة تنفيذ الولايات المنوطة بمختلف المؤسسات العاملة بالفعل.

88- ومن شأن السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية أن تمكّن الحكومة من وضع إطار وطني موحد يركز على احتياجات الضحايا بما يكفل مواصلة تنفيذ جميع ركائز العدالة الانتقالية تنفيذاً متسقاً من منظور مشترك في المقاطعات وعلى الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

89- ويكرر فريق الخبراء دعوته وزارة حقوق الإنسان إلى مواصلة واختتام المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية، مع ضمان امتثال المعايير والصكوك الدولية، ونشر نتائج تلك المشاورات وتعميمها على نطاق واسع بحيث يُستَرشد بها في وضع السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية في صيغتها النهائية. ويدعو الحكومة إلى اعتماد السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية والالتزام التزاماً جماعياً بتنفيذها تنفيذاً فعالاً بدعم من شركائها التقنيين والماليين.

90- ويلاحظ فريق الخبراء عدم وجود آلية تعاون بين الشركاء التقنيين والماليين الذين يقدمون الدعم لعملية العدالة الانتقالية على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات. ويدعو فريق الخبراء إلى إنشاء آلية تعاون من هذا القبيل بما يكفل تنسيق الدعم المقدم إلى عملية العدالة الانتقالية تنسيقاً فعالاً.

(ب) عدم تمويل عملية العدالة الانتقالية تمويلاً كافياً وفعالاً يكفل تنفيذها

91- يرحب فريق الخبراء بالنهج المبتكر الذي استُحدث بموجب القانون رقم 065/22، والذي تخصص بموجبه نسبة قدرها 11 في المائة من إيرادات ضريبة التعدين لتمويل برامج التعويض التي ينفذها صندوق التعويضات الوطني. ويدعو الحكومة إلى مضاعفة النهج المماثلة لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في تمويل جميع مبادرات العدالة الانتقالية.

92- ويلاحظ فريق الخبراء الجهود التي تبذلها الحكومة الكونغولية لدعم صندوق التعويضات الوطني مالياً. غير أنه يدعوها إلى توسيع نطاق هذا الدعم ليشمل جميع مبادرات العدالة الانتقالية الجاري تنفيذها. وستكفل هذه الجهود المالية امتلاك زمام عملية العدالة الانتقالية على الصعيد الوطني وستشجع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف على المشاركة فيها بقدر أكبر.

93- ويلاحظ فريق الخبراء ضعف مستوى حشد الدعم من الشركاء الدوليين لتمويل عملية العدالة الانتقالية، ويأسف لتأثير الصعوبات المالية التي تواجهها الأمانة العامة للأمم المتحدة حالياً على الدعم المقدم من مفوضية حقوق الإنسان لعملية العدالة الانتقالية، ولا سيما فيما يتعلق بنشر خبراء تقنيين إضافيين.

94- ويدعو فريق الخبراء مفوضية حقوق الإنسان والشركاء الدوليين إلى زيادة دعمهم المالي لعملية العدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تماشياً مع توصياته السابقة ومع طلبات مجلس حقوق الإنسان.

(ج) تنفيذ عملية العدالة الانتقالية في سياق انعدام الأمن ونشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية

95- ويعرب فريق الخبراء عن قلقه إزاء انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مقاطعة كيفو الجنوبية في وقت يواجه فيه العديد من مقاطعات شرق البلد حالات نزاعات مسلحة ومنازعات بين المجتمعات المحلية.

96- ويهيب فريق الخبراء بالحكومة ومجلس الأمن إلى أن يأخذا في اعتبارهما الاتبار التحديات الجمة التي يمكن أن تسفر عنها المراحل التالية من انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ظل عدم نشر أعداد كافية من القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية المدربة التي تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

(د) تزايد تأثير طابع النزاعات العابر للحدود

97- يعرب فريق الخبراء عن قلقه إزاء زيادة التوترات الإقليمية المرتبطة بالنزاعات، التي تؤثر بوجه خاص على شرق البلد. ويلاحظ أن إيلاء الأولوية للنهج العسكري المعتمد حتى الآن في الاستجابة للتحديات الأمنية والإنسانية لا يمكن أن يؤدي بمفرده إلى إعادة إحلال السلام وتلبية الاحتياجات التي يعرب عنها السكان المعنيون.

98- ويشدد فريق الخبراء على ضرورة أن تكثف الحكومة وجميع الجهات صاحبة المصلحة التزاماتها بتنفيذ عملية نيروبي، تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا، وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (خريطة طريق لواندا)، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، وأن تُضمِّن هذه العمليات نهجاً قائماً على حقوق الإنسان من خلال إقامة العدالة الانتقالية من أجل تحقيق سلام دائم. ويدعو الحكومة أيضاً إلى تعزيز الحوار مع بلدان المنطقة من خلال سائر مبادرات التعاون دون الإقليمي الجاري تنفيذها.

99- ويشير فريق الخبراء إلى أهمية أن تكثف الحكومة تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ويشدد على ضرورة دعم وضع استراتيجية متسقة وطويلة الأجل لتسريح الجماعات المسلحة، مع مراعاة تبعات إنشاء احتياطي الدفاع المسلح، بما يسهم في تنفيذ العمليات السياسية الإقليمية.

100- ويشدد فريق الخبراء على الأهمية المحورية لتعزيز التعاون القضائي الإقليمي لتكثيف مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم العابرة للحدود، بما فيها الجرائم المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية استغلالاً غير مشروع. ويثني على الجهود التي يبذلها كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والتي ترمي إلى تعزيز قدرات شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، ويدعو مفوضية حقوق الإنسان إلى زيادة مشاركتها في تلك الجهود.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

101- يرحب فريق الخبراء بالتعاون الممتاز الذي أبدته سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ويعرب عن تقديره العميق لها. ويشيد بالدعم الأساسي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

102- ويلاحظ فريق الخبراء إلى أن الحالة الأمنية والإنسانية في البلد قد تدهورت بشدة منذ تقريره الأخير. ويرحب بالإعلان، في تموز/يوليه 2024، عن هدنة إنسانية ووقفٍ لإطلاق النار، ويعرب عن أمله الشديد في تنفيذهما تنفيذاً سريعاً يكفل الاستجابة للوضع الهش الذي يعيش في ظله السكان المدنيون.

103- ويأسف فريق الخبراء لبطء وتيرة التقدم المحرز، بل وعدم إحراز أي تقدم يذكر، في مكافحة الإفلات من العقاب ووضع عملية عدالة انتقالية وطنية شاملة تركز على احتياجات الضحايا، وذلك بسبب اختلاف المصالح السياسية، ولا سيما فيما يتعلق بالسياق الانتخابي وتشكيل الحكومة الجديدة.

104- ويدعو فريق الخبراء الحكومة إلى تعزيز دعمها للاستجابة القضائية للانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويجب أن ينطوي هذا الالتزام على تعزيز نشر السلطات القضائية في البلد، فضلاً عن تعزيز قدراتها التقنية والتشغيلية، بما يشمل تنمية الخبرات الوطنية في مجالي الطب الشرعي والطب النفسي.

105- ويكرر فريق الخبراء التأكيد على ضرورة قيام الحكومة بتعزيز تنسيق عملية العدالة الانتقالية الوطنية ودعمها، بما في ذلك الدعم المالي، مع مراعاة تاريخ كل مقاطعة من المقاطعات المتضررة وسياقها واحتياجات سكانها، من أجل ضمان اتساق هذه العملية وطابعها القائم على المشاركة وفعاليتها في تعزيز إحلال السلام وتحقيق المصالحة والتنمية.

106- ويبدو تنفيذ عملية العدالة الانتقالية على الصعيد الوطني أمراً لا غنى عنه في سياق انسحاب البعثة. وفي هذا الصدد، تضطلع كيانات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المشترك

لحقوق الإنسان، الذي يجب تعزيز الموارد المرصودة له، بدور حاسم في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد.

باء- التوصيات

107- يذكّر فريق الخبراء بضرورة مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقاريره السابقة. ويكرر فيما يلي بعض تلك التوصيات ويقدم توصيات جديدة.

1- الرؤية التي تقوم عليها مبادرات العدالة الانتقالية وتنسيق تنفيذ تلك المبادرات

108- يوصي فريق الخبراء بأن تبقي الحكومة على هدف العدالة الانتقالية كهدف ذي أولوية يقوم على مبادرات متسقة يكمل بعضها البعض بما يكفل تنفيذ برنامج عملها للفترة من عام 2024 إلى عام 2028.

109- ويحث فريق الخبراء الحكومة على وضع السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية في صيغتها النهائية وتنفيذها، مع مراعاة نتائج المشاورات الوطنية، بحيث تجسد وجهات نظر الضحايا والمجتمعات المحلية في مختلف المقاطعات.

110- ويدعو فريق الخبراء الحكومة إلى إصدار النسخة المنقحة من المرسوم القاضي بإنشاء هيئة الاتصال المعنية بحقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن، ويحثها على العمل على أن تؤدي الهيئة عملها بفعالية.

111- ويحث فريق الخبراء برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار على إقامة أوجه تآزر مع مبادرات العدالة الانتقالية الجاري تنفيذها، ولا سيما من خلال إيلاء الأولوية لاستحداث آليات الفرز واعتماد استراتيجية تسريح متسقة.

112- ويدعو فريق الخبراء الشركاء الدوليين الداعمين لعملية العدالة الانتقالية إلى تعزيز التنسيق والتكامل فيما بينهم على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، من خلال وضع إطار للتعاون ودعم تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للحكومة.

2- منع الإفلات من العقاب

113- يدعو فريق الخبراء الحكومة مجدداً إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تدريب القضاة تدريباً أولياً ومستمراً كافيين، وبناء قدرات العاملين في نظام العدالة الجنائية على التحقيق في الجرائم الدولية وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وتعيين قضاة مدربين في هذا المجال في المناطق المعنية.

114- ويحث فريق الخبراء الحكومة على إجراء إصلاحات لتعزيز قدرة المحاكم المدنية بما يمكنها من المشاركة بقدر أكبر في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية.

115- ويوصي فريق الخبراء بأن تنفذ الحكومة جميع أحكام القانون رقم 028/23 الذي يحدد المبادئ الأساسية لنظام السجون المعتمد في 15 حزيران/يونيه 2023.

116- ويدعو فريق الخبراء الحكومة إلى التراجع عن قرار رفع الوقف الاختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام ومواصلة الحوار مع الشركاء من أجل التوصل إلى حل يحترم الحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية للجميع.

117- ويدعو فريق الخبراء الحكومة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ خريطة الطريق والتوصيات الواردة في إعلان كينشاسا الصادرين عن الندوة الدولية التي تناولت قضايا الطب الشرعي والتحديات الماثلة في هذا المجال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

118- ويوصي فريق الخبراء مجلس حقوق الإنسان بتعزيز قدرة فريق المساعدة التقنية من خلال زيادة موارده البشرية والتقنية بما يمكنه من مواصلة تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب.

119- ويشجع فريق الخبراء سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والمحكمة الجنائية الدولية على مواصلة تعاونهما وتعزيزه.

3- مراعاة الضحايا في جميع مراحل عملية العدالة الانتقالية

120- يحث فريق الخبراء الحكومة على ضمان مشاركة الضحايا مشاركة نشطة وفعالة وآمنة في عملية العدالة الانتقالية، بما في ذلك من خلال مواصلة المشاورات الوطنية المتعلقة بهذا الموضوع.

121- ويدعو فريق الخبراء الحكومة إلى ضمان نشر التدابير المنصوص عليها في القانون رقم 065/22 المؤرخ 26 كانون الأول/ديسمبر 2022 على نطاق واسع على السلطات القضائية والضحايا وممثليهم بحيث يتسنى للضحايا الوصول إليها بما يعزز إمكانية لجوئهم إلى العدالة.

122- ويدعو فريق الخبراء السلطات القضائية إلى أن تصدر بشكل منهجي أوامر منهجية تقضي بخضوع ضحايا الجرائم الدولية المشاركين في الإجراءات القانونية للفحص من جانب خبراء في مجال الطب النفسي، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق الأساس القانوني الذي يجيز الاستعانة بهؤلاء الخبراء.

123- ويحث فريق الخبراء الصندوق الوطني لتعويض ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والجرائم الأخرى المخلة بسلم الإنسانية وأمنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصندوق الخاص بتوزيع التعويضات وتعويض ضحايا الأنشطة غير المشروعة لأوغندا على القيام، تحت إشراف الوزارات المكلفة بالإشراف عليهما، على تنسيق نُهجهما، بما في ذلك مع مبادرات العدالة الانتقالية الأخرى، وذلك لدعم وضع برامج تعويض فردية وجماعية شاملة تركز على احتياجات الضحايا.

4- منع نشوب النزاعات وضمانات عدم التكرار

124- يحث فريق الخبراء الحكومة على التصدي للأزمة الإنسانية وأزمة الحماية ولما ينجم عنهما من انتهاكات وتجاوزات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان، وذلك باتخاذ كافة التدابير الكفيلة بإنهاء النزاعات المسلحة. ويوصي الحكومة بإيلاء الأولوية لتوفير حلول دائمة تستند إلى حقوق الإنسان من خلال العدالة الانتقالية، بما في ذلك مساءلة مرتكبي تلك الانتهاكات والتجاوزات.

125- ويوصي فريق الخبراء مفوضية حقوق الإنسان بمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما في سياق انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

126- ويدعو فريق الخبراء الشركاء في التنمية والمجتمع الدولي إلى دعم الحكومة في تيسير وصول المدنيين إلى استجابة إنسانية تلائم أشد احتياجاتهم إلحاحاً.

5- التمويل العام والخاص والدولي لعملية العدالة الانتقالية

127- يدعو فريق الخبراء حكومة مقاطعة كاساي الوسطى إلى توفير الموارد المالية والمادية والبشرية الكافية لتمكين لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى من الاضطلاع بولايتها.

128- ويدعو فريق الخبراء الحكومة مجدداً إلى ضمان التمويل الكافي على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات لمبادراتها الرامية إلى إقامة العدالة الانتقالية وإصلاح مؤسسات الدولة.

129- ويدعو فريق الخبراء الحكومة إلى مواصلة وضع آليات لتنظيم مساهمة الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تمويل مبادرات السلام والمصالحة والاستقرار والتنمية المستدامة، على غرار المبادرة الرائدة المتعلقة بتمويل الصندوق الوطني لتعويض ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والجرائم الأخرى المخلة بسلم الإنسانية وأمنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

130- ويشجع فريق الخبراء مرة أخرى الجهات المانحة على زيادة دعمها لعملية العدالة الانتقالية المنفذة على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

6- البُعد دون الإقليمي لعملية العدالة الانتقالية

131- يحث فريق الخبراء الحكومة على دعم إعادة تنشيط تنفيذ عملية نيروبي وخريطة طريق لواندا، بما في ذلك عن طريق تضمينهما نهجاً قائماً على حقوق الإنسان من خلال العدالة الانتقالية، بما يكفل أخذ السياقات دون الإقليمية في الاعتبار عند بحث الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع تكرارها.

132- ويوصي فريق الخبراء بأن تعزز الحكومة الحوار مع بلدان المنطقة من خلال مبادرات التعاون دون الإقليمية الأخرى الجاري تنفيذها، بما في ذلك من أجل تعزيز مبادرات العدالة الانتقالية المنفذة على الصعيد دون الإقليمي.

133- ويكرر فريق الخبراء دعوته إلى توثيق التعاون بين المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ومفوضية حقوق الإنسان بما يكفل تعزيز الدعم المقدم لشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى.